

وزارة التضامن الإجتماعى

مصر تقوم بتعزيز التمويل الأضافى لمظلة الأمان الإجتماعى

إطار الإدارة البيئية والإجتماعية
(التقرير النهائى)

5 نوفمبر 2018

1-1 الخلفية ووصف المشروع:

كانت برامج الحماية الاجتماعية لفترة طويلة عبارة عن برامج مجزأة لحد كبير وغير قادرة على توفير الحماية المناسبة للفقراء. وأفتقدت مظلة الأمان الاجتماعي ذو التصميم الجيد وغير المدعوم (SSNs) الموجه للأشخاص الفقراء والذي يمكن التوسع به لتكون له القدرة على الحماية من الصدمات الاقتصادية. وقد اتسمت تلك البرامج بمعدلات التغطية القاصرة والمستهدف المحدود والتجزؤ وسوء التنسيق مما أحدث أثرا ضئيلا على معدلات الفقر.

ولقد قامت الحكومة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي بتنفيذ برنامج تعزيز مصر لمظلة الأمان الاجتماعي حيث أعربت عن التزامها بوضع برنامج للتحويلات النقدية وفقا للأدلة وهو برنامج "تكافل وكرامة" والذي يستهدف الأسر الفقيرة التي تضم الأطفال و المسنين الفقراء وذوى الإعاقة البالغة.

تقوم مبادرة تكافل وكرامة بتنفيذ برنامج موسع للإتصالات والتوعية بما يضمن استهداف الفقراء المستحقين. ذلك بالإضافة إلى الدعم المقدم من المنظمات الأهلية (NGOs) وهيئات التنمية المجتمعية (CDAs) وقادة المجتمع والأعلام.

وعلى هذا فإن الحكومة المصرية تطلب من البنك الدولي دعما إضافيا لتوسيع نطاق وإعادة هيكلة مشروع تعزيز مصر لمظلة الأمان الاجتماعي من خلال قرض اضافي يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD بإجمالي مبلغ 500 مليون دولار أمريكي. إن إعادة هيكلة المشروع الأساسى يشمل التوسع فى المكونات الثلاث الأساسية للمشروع وهى:

- المكون الأول: توريد التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة
- المكون الثانى: دعم نظم تشغيل رقم الضمان الاجتماعي
- المكون الثالث إدارة المشروع والرقابة عليه وتقييمه

وبالإضافة إلى ذلك سيقوم التمويل الإضافى بتمويل مكون رابع تحت عنوان " الشمول الاقتصادى/ النموذج الرائد لخدمات التمكين" بغرض دعم الشمول الاقتصادى / أنشطة التمكين. وسيتم تعديل الهدف التنموى للمشروع (PDO) بالنسبة للمشروع الأم ليصبح كما يلى: " دعم المقترض لوضع برنامج للتحويلات النقدية كفؤ وفعال فى ظل مشروع تكافل وكرامة وتحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية عن طريق الربط بأنشطة الشمول المثمر.

تم اضافة المكون الرابع بغرض تمويل مجموعة من الأنشطة لإستكمال برنامج التحويلات النقدية CT بتحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية. وسيتم تجربة العديد من نماذج الشمول من خلال ربط المستفيدين بخدمات التوظيف، والتدريب على المهارات الوظيفية و نقل الأصول بالإضافة إلى زيادة الشمول المالى والإدخارات.

وتشتمل مجموعة المستفيدين المستهدفين للمكون الرائد للشمول الأقتصادي ما يلي:

(أ) المستفيدون من برنامج تكافل وكرامة من القادرين على العمل ولكنهم في الوقت الحالي/ عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً أو غير فعال. وهؤلاء المستفيدون على وفاق الأقتراب من خط الفقر ويمكن دخولهم البرنامج في حال امدادهم بخدمات التمكين الأقتصادي مع الأستمرار بمددهم بالمال لفترة محددة من الزمن.

(ب) المتقدمون لبرنامج تكافل وكرامة والذين تم رفضهم وغير المستحقين لتلقى التحويلات النقدية ولكنهم بالكاد يقعون فوق خط الفقر أو الأسر الفقيرة التي تخرج أطفالها من المرحلة الثانوية أو تلك الأسر التي ليس لها أبناء. وهذه المجموعة عرضة بشكل كبير للسقوط تحت خط الفقر على الرغم من عدم توافر روط برنامج تكافل وكرامة بحالتهم.

وبناء على المبادرة الحالية التي تقوم بها وزارة التضامن الأتماعي "1 فرصة"، فإن المكون الجديد (والذي سيتم الأارة إليه أيضا بكلمة "فرصة" في هذا التقرير) سيقوم بتوفير الخدمات الرئيسية للأسر المستهدفة من خلال "خدمة الشباك الواحد" كمايلي:

- **التوجيه والتوعية:** تشمل هذه الخدمة عقد جلسات توجيهية لنشر المعلومات عن أنشطة الشمول الأقتصادي فيما بين المجموعة المستهدفة فيما يتعلق بفرص كسب العيش المحتملة وتوضيح السبل المختلفة للمستفيدين من البرنامج. كما ستقوم وزارة التضامن الأتماعي كذلك بخلق مساحة مجتمعية للتعرف على احتياجات كل مجتمع محلي ومناقشة الأنشطة لأكتشاف إذا كان من الممكن تنفيذ بعض الأنشطة على المستوى المجتمعي. ومن الممكن أن تلعب لجان المساءلة الأتماعية الحالية دورا حيويا في تلك المناقشات المجتمعية.

- **جمع المعلومات:** يقوم الأخصائيين الأتماعيين بمساعدة المستفيدين في هذه المرحلة في تقديم الطلبات وتجميع المعلومات الخاصة بالخلفية والخصائص الديموجرافية والمهارات الوظيفية والأمتيازات الوظيفية لوضع وتنفيذ نظام تجميع المعلومات الوظيفية والذي تم من خلال المساعدة الأحصائية. ويتضمن نشاط تجميع المعلومات هذا عملية التصنيف/ تقييم عدم التجانس في المجموعات لتحديد مجموعة الشمول الأقتصادي التي تتناسب مع المجموعات المتجانسة تبعا للمواصفات الخاصة بها وعوائق سوق العمل.

- **الأرشاد والتوجيه المهني والإعداد:** يتم توجيه المنتفعين بناء على معلومات معينة عن المتقدمين حتى يقرروا إذا ماكان عليهم اتباع مسار العمل مقابل أجر أم الأنخراط في مسار العمل الحر(نقل الأصول/ المنحة) كما هو موضح فيما يلي:

1- دعم العمل مقابل أجر:

يهدف هذا المسار إلى تحسين المشاركة في القوى العاملة وتطوير المهارات الوظيفية للمنتفعين ومساعدتهم للألتحاق بالوظيفة عن طريق: (أ) مضاهاة العمل والتوظيف بوظيفة خالية في الوظائف مقابل أجر أو كتدريب، (ب) تقديم الحوافز لكلا من أصحاب العمل والموظفين لزيادة معدلات المقبولين ودعم تنمية المهارات الفنية والتجارية والأتماعية للمستفيدين عن طريق التدريب أثناء العمل (قد تشمل تلك الحوافز دعم مؤقت للأجور أو

1- فرصة هي مبادرة توظيف أطلقتها وزارة التضامن الأتماعي في عام 2017 في ثمان محافظات.ويقوم البرنامج حاليا بتقديم الخدمات والأعمال العامة التي تتناسب مع الوظيفة.

بدل أنتقال أو تغطية جزئية للتأمينات الاجتماعية)، و(ج) ربط المستفيدين بشركائهم من المنظمات والجمعيات الأهلية التي تقدم التدريب المهني والفني الواجب توافرهما قبل التعيين بالوظيفة.

2- دعم العمل الحر:

يقوم هذا المسار بدعم المستفيدين الذين تتوافر لديهم الأماكن ليشبوا نشاطا اقتصاديا في مجال العمل الحر والذين من الممكن أن يقوموا بإنشاء مشروعات ذات جدوى اقتصادية وذلك عن طريق: (أ) توفير نقل للأصول من خلال المنح أو الأصول المقدمة من قبل الجمعيات الأهلية المتخصصة التي يتم اختيارها وفقا للمعايير التي حددتها وزارة التضامن الاجتماعي كما تقدم تدريباً على الاستخدام الأمثل للأصول في مختلف القطاعات: الحرف اليدوية والأنشطة الزراعية والتجارة والخدمات، (ب) زيادة قدرة المنفعين على تنظيم المشروعات عن طريق الخدمات غير المالية بما يسمح بربطهم لاحقا بمؤسسات التمويل الجزئي. لقد أوضحت الأدلة أن المنتجين ذوي الدخل المحدود / الشركات الصغيرة في حاجة أولا إلى تعلم كيفية الإنتاج والتسويق ومضاعفة الأرباح قبل الحصول على الائتمان الذي قد يكون أمرا مكلفا. كما أن هناك وسائل للأستعانة بالأصول المنتجة ومنح رأس المال العامل لإصدار الدفاتر المالية والأصول التي يعتمد عليها البنك في المستقبل لإتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخصيص الائتمان.

- **دعم الشمول المالي وزيادة الادخارات:** يقوم هذا المكون الفرعي بزيادة المدفوعات الرقمية كما أنه يدخل على حسابات الأيداع في مكاتب البريد لمساعدة المستفيدين في إدارة المخاطر والتحلل بالمرونة وللحد من احتمالية اضطرابهم إلى بيع الأصول عند مواجهة أى صدمة. على الرغم من قيام الكثير من الفقراء بالادخار بصورة غير رسمية، إلا أن الادخار بانتظام وبصورة رسمية يساعد المشاركين بالبرنامج في بناء نظام مالي والتعرف على الجهات الموردة للخدمات المالية.

2-1 موقع المشروع

يمتد نشاط البرنامج في جميع أنحاء مصر مستر◻دا بمؤ◻رات الفقر والمواقع التي تعج بالضغوط الاجتماعية، والذي بدوره سوف يؤدي إلى الإهتمام أكثر بتنفيذ المشروع في صعيد مصر وذلك بناء على ما تسفر عنه عمليات تقييم معدلات الفقر الخاصة بالموقع ومدى جدوى تنفيذ المشروع بها.

3-1 أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

تختلف الأنشطة الخاصة بالمكون الرابع عما سبقه من الثلاث مكونات الأولى حيث بمقتضاه أطلق المشروع سياسات للحماية وذلك لما قد تسببه بعض الأنشطة من بعض الآثار البيئية السلبية المحدودة. وقد أدى هذا إلى تعديل فئة الحماية **بالمشروع من C إلى B**، مما يقتضى تطوير إطار التنمية البيئية والاجتماعية (ESMF). إن هدف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو تقديم تصميم وتنفيذ البرنامج وتوفير الأداة العملية أثناء مراحل المشروع من صياغة المشروع والتصميم والتخطيط والتنفيذ والرقابة والمراقبة لضمان أن الأبعاد البيئية والاجتماعية تم مراعاتها على النحو الواجب كما تم إدارتها إدارة سليمة. وتوضح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخطوات التي تم إتباعها لتحديد الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة للمشروع والحد منها، كما تضمن توافر بناء الكفاءات المؤسسية والإحتياجات التدريبية وذلك لتنفيذ تدابير التخفيف الموضحة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية بصورة فعالة.

1-2 شروط حماية البنك الدولي:

سياسات الحماية التي أطلقها هذا المشروع

ينبغي إلزام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وما يليها من عمليات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA / وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ESMP بسياسات وإجراءات الحماية الخاصة بالبنك الدولي. ولطبيعة المشروعات الفرعية المقترحة فإن السياسة التنفيذية 4.01 (التقييم البيئي) هي سياسة الحماية الوحيدة التي أطلقها البنك الدولي لهذا المشروع .

2-2 القوانين واللوائح القومية:

يخضع المشروع للقوانين واللوائح السارية بمصر التالية:

- قانون رقم 1994/4 وتعديلاته : قانون البيئة
- قانون رقم 1967/38: قانون ادارة النفايات الصلبة
- قانون رقم 2003/12: قانون العمل
- قانون رقم 1984/102: قانون البيئة الطبيعية
- قانون رقم 1983/117: قانون التراث الثقافي
- قانون رقم 2018/10 : قانون ذوى الإعاقة

3- ظروف وأحوال خط الأساس

1-3 خط الأساس الاجتماعي / الاجتماعي الإقتصادي:

لقد هدت مصر تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة منذ عام 2011 ، وأثناء تلك المرحلة الإنتقالية والتي هدت فترات من عدم الإستقرار السياسى تأثرت موارد الدخل الرئيسية تأثرا سلبيا خاصة قطاع السياحة ذلك بالإضافة إلى تأثير الأقتصاد العالمى على دخل قناة السويس وقطاع البترول وكذا تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وعلى الرغم من بذل مصر لجهود واضحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) إلا أنها لم تحقق الأهداف المتوقعة للحد من الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومازالت المرأة فى مصر تتحمل صور عديدة من الإقصاء سواء الاجتماعى أو الثقافى أو الإقتصادى أو السياسى. وتحثل مصر مركزا متأخرا على مستوى دول العالم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وحتى تتمكن مصر من معالجة القضايا الأساسية بما يتفق مع جدول أعمال 2030 قامت الحكومة المصرية بإطلاق خطة عمل تحت عنوان "رؤية مصر 2030" كما يطلق عليها غير ذلك "استراتيجية التنمية المستدامة" والتي تتناول بالتغطية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وتقوم "استراتيجية التنمية المستدامة بتعزيز الأزدهار الأقتصادي القائم على العدالة والتكامل الإجماعي والمشاركة. وتتحد في ظل "استراتيجية التنمية المستدامة" جميع خطط التنمية في مصر ومسترة في الحين ذاته بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك وبالرغم من الجهود الحالية للحكومة تستمر الظروف الاجتماعية الصعبة وذلك يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم وتآكل الدخل الحقيقي.

التفاوت والأختلافات الإقليمية هي سمة دائمة حيث نرى تخلف الوجه القبلي عن غيره من الأقاليم حيث تصل معدلات الفقر إلى 60% في بعض المحافظات. مازالت نسبة البطالة مرتفعة بين الشباب والمرأة وذلك على الرغم من انخفاض معدل البطالة ليبلغ 11.3% في عام 2018 حيث بلغ بذلك أقل مستوى له منذ عام 2010 (البنك الدولي 2018).

على الرغم من أن حقوق ذوي الإعاقة يكفلها الدستور ومن تنفيذ القانون رقم 10 لعام 2018 مؤخرًا والخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن مصر تتحمل وصمة عار وتتهم بالتعصب فيما يتعلق بالمعاقين والذي يحول دون الاندماج الكامل لذوي الإعاقة في المجتمع. كما أن الخدمات الصحية وإعادة التأهيل سواء للأطفال أو للبالغين من ذوي الإعاقة غير متوفرة وريثة الجودة ولا تفي بإحتياجاتهم.

2-3 خط الأساس البيئي:

المناخ:

ترجع الأسباب الرئيسية لقابلية التغير المناخي في مصر إلى : ارتفاع منسوب البحر المتوسط والمؤدى إلى غمر المناطق الساحلية في محيط دلتا نهر النيل، وتغير أنماط هطول الأمطار والذي نتج عنه سقوط الأمطار الغزيرة وحدوث الفيضانات في المناطق الحضرية (في المناطق الساحلية) والفيضانات (في صعيد مصر وسيناء) وارتفاع في متوسط درجات الحرارة والموجات الحرارية المتكررة والعواصف الترابية.

التضاريس:

من المتوقع أن تكون أرض المشروع المحتمل أرضا مستوية كالمناطق الجبلية بمصر والتي تظهر بها كثافة سكانية منخفضة للغاية. وتختلف التكوين الجيولوجي وكل الأرض في مصر ولكن بصفة عامة ليس لهذا تأثير على أنشطة برنامج "فرصة".

الحياة النباتية والحيوانية:

بصفة عامة تنحصر النباتات والحيوانات المتواجدة على أراضي المشروع وأثناء فترة ممارسة أنشطة المشروع في المحاصيل الزراعية والمائية والحيوانات الأليفة .

تبلغ مساحة الأرض المزروعة في مصر 8.4 مليون فدان (3.5 من إجمالي مساحة مصر) . وتقع 92% من الأراضي الزراعية في وادي النيل والدلتا.

الطاقة والمرافق الصحية:

تغطي شبكة الكهرباء القومية بصفة عامة كل المساحة المسكونة بمصر. وعلى الرغم من ذلك يحدث إنقطاع في الكهرباء في الكثير من المناطق بها أثناء فترة هور الصيف وذلك لزيادة الأحمال على الشبكات المحلية والأقليمية. وبصفة عامة لن تتوفر مصادر شبكة الكهرباء للأراضي الزراعية والقنوات والطرق حيث تتم أنشطة المشروع. وفي مثل تلك المناطق يصبح مصدر الطاقة الأمثل البديل هو مولدات الكهرباء الديزل .

هناك نسبة ضئيلة من المنازل بالمناطق الريفية يتم توصيلها بالشبكة المركزية لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي وتعتمد المناطق الريفية بصفة عامة على نظم لامركزية للصرف الصحي . أما المناطق الحضرية على عكس ذلك فتتصل معظمها بالشبكة المركزية لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

4-إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

1-4 تحديد الأثر البيئي والاجتماعي:

الآثار البيئية:

ليس من المتوقع في معظم المشروعات الفرعية التي تتم في ظل المكون الرابع : النموذج الرائد للشمول الاقتصادي أن ينتج عنها آثار بيئية واضحة (إن وجدت) . وهذا يشمل الأنشطة المتعلقة بتجميع بيانات المستفيدين والأفراد والتوجيه المهني ودعم العمل مقابل الأجر. والأنشطة التي ترقى إلى المساعدة الفنية والمالية دون وجود بناء أو كيان مادي.

في جزء من **خدمات العمل الحر** في ظل المكون الرابع : النموذج الرائد للشمول الاقتصادي تعتمد أنشطة بعض المشروعات الفرعية على نقل الأصول وقد يكون لهذه الأنشطة تأثير بيئي **طفيف ومحدود وموضعي**. وقد تشمل تلك الأنشطة خلط وإنتاج الألوان، وطلاء المعادن، والمسابك، وصناعة المنسوجات، وصناعة الطوب، وإصلاح السيارات، وصناعة السجاد، وتشكيل المعادن وغيرها. وتتعلق الآثار البيئية لتلك الأنشطة بما يلي:

- الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف
- الطرق غير السليمة في التخلص من النفايات الكيميائية والنفايات الخطرة
- تلوث التربة والمياه الجوفية
- تلوث المسطحات المائية
- التأثير على جودة الهواء الجوي نتيجة احتراق الوقود وأعمال الرش و/ أو التعامل مع الصخر الحريري (الأسبستوس)
- الضوضاء وتصادم الروائح الكريهة

- استنفاد الموارد الطبيعية و/ أو التسبب في الضغط على البنية التحتية الحالية.

الآثار الناتجة على الصحة والسلامة المهنية:

من الممكن أن يواجه أصحاب العمل الحر العديد من تحديات الصحة والسلامة المهنية (OHS) وذلك يشمل: عدم توافر: الإضاءة الكافية وأماكن ممارسة العمل، وظروف بيئة العمل الملائمة، و معدات الأمن والسلامة ، والحصول على مصدر آمن لمياه الشرب وعدم توافر الظروف الصحية ومعدات وأجهزة إطفاء الحرائق .

في حالة عدم توافر الدعم، وذلك يشمل البنية التحتية، وعدم تجنب أو تحسن تلك الظروف والأحوال قد ينتج عن المشروع العديد من الآثار السلبية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وسينتج عن توفير الدعم للمستفيدين من ناحية أخرى آثار إيجابية فيما يتعلق بالوعي الصحي وبشروط الأمن والسلامة.

يوضح الجدول 1-4 فيما يلي أمثلة للأثر البيئي والآثار الناتجة على الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بأنشطة نقل الأصول والعمل الحر(قائمة غير حصرية)

1-4 أهم الآثار البيئية الشائعة المرتبطة بأنشطة نقل الأصول والعمل الحر

أنشطة المكون	الآثار المحتملة
الصناعات الغذائية	- عدم توافر المياه - آثار صحية المرتبطة بخطر تسمم الأغذية - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات
صناعة المنسوجات والمصنوعات الجلدية وصناعة الأحذية	- الآثار الناتجة عن الضوضاء - تأثير الهواء الجوى وتصاعد الروائح - تأثير الهواء الداخلى (بمعنى : انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة) - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف
المواد الورقية وأعمال النسخ والتصوير	- التلوث الكيميائى وتلوث الرصاص المرتبط بالتعامل والتخلص من النفايات
صناعة المجوهرات والمصنوعات الزجاجية	- التلوث الكيميائى المرتبط بالتعامل والتخلص من النفايات - مخاطر الصحة والسلامة المهنية على العاملين والمجتمع المحيط
صناعة وصيانة الأجهزة المنزلية والأدوات الزراعية بإستثناء البطاريات	- الآثار الناتجة عن الضوضاء - التلوث الناتج عن الأجسام والمواد المعدنية مثل

- الزيوت والمذيبات والمبردات - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة	
- الروائح الكريهة الصادرة والتلوث البيولوجي الناتج عن الحشرات والقوارض - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف - تلوث التربة	تربية الماشية والمجازر
- التعرض للمواد الخطرة مثل الكروم والزنك والكبريتيد - تصاعد الروائح الكريهة	دباغة الجلود وصباغتها
- التعرض للمواد الخطرة مثل الأحماض و المعادن الثقيلة - التعرض لأخطار الحريق - تلوث التربة	صناعة البسط و السجاد ، وصباغة المنسوجات وطباعتها
- الآثار الناتجة عن الضوضاء - تأثير الهواء الداخلي للمكان وذلك يتمثل في التعرض لمستويات من الضوضاء وتطاير الحبيبات الدقيقة - التعرض للمواد الخطرة مثل المذيبات والمواد المانعة للتسرب والورنيش وغيرها - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة	تقطيع ونشر الأخشاب، وصناعة الأثاث وغيرها من المنتجات الخشبية
- التعرض للمواد الخطرة مثل الزيوت والوقود وزيوت التشحيم - الضوضاء الناتجة عن تشغيل السيارات وطرقها وتلويحها - الإزدحام المروري نتيجة إعاقة الأماكن العامة نتيجة إيقاف السيارات بطريقة خاطئة - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف - أخطار الحريق - تلوث التربة	اصلاح السيارات والدراجات البخارية
- تأثير الهواء الداخلي للمكان - الطرق غير السليمة في التخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف - الآثار الناتجة عن الضوضاء	الصناعات الهندسية والكهربية (أجهزة تكييف الهواء، والأليكترونيات.... إلخ

الآثار الاجتماعية

لضمان تحقق المنافع الاجتماعية للمكون الرابع ينبغي التأكد من تخطيط المشروعات الفرعية وتنفيذها بأسلوب يضمن مضاعفة المنافع الناتجة عنها. ربطاً أن يتم تخطيط المشروعات الفرعية بصورة مادية ويتم تصميمها بما يضمن

توزيع المنافع فيما بين الفئات الضعيفة. ومن المتوقع تحقق العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية الناتجة عن المكون الرابع : النموذج الرائد للشمول الاقتصادى كما يلي:

- تطوير المشاركة فى العمل والمهارات الوظيفية
- خلق فرص عمل لكلا من العمالة الماهرة وغير الماهرة، وخلق بيئة تعليمية مراعية للأعبارات الجنسانية
- دعم تطوير الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر
- تضيق فجوة التفرقة بين الجنسين فى التوظيف وفرص العمل والمساهمة فى تمكين المرأة اقتصاديا
- المساعدة فى تضيق فجوة الفروق الجغرافية وذلك من خلال استهداف أفقر القرى والمراكز على مستوى الدولة
- تحسين مستويات المعيشة لمن تأثروا وتأثروا عكسيا نتيجة التدهور الاقتصادى والمساهمة فى مشاركة الرخاء بمصر
- دعم انتاجية المجتمع المحلى

عند تنفيذ الشمول الاقتصادى يمكن ظهور بعض الآثار والمخاطر الاجتماعية السلبية فى ظل المكون الرابع كمايلي:

- التمييز القائم على الجنس و/ أو القدرات البدنية
- المخاطر المتعلقة بالعنف نتيجة النوع ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك يشمل التحرش الجنسى والعنف المنزلى وعنف الزوج، والانتهاكات بصوره مثل : المطاردة والتسلط والتنمر
- تشغيل الأطفال
- استياء وعدم رضا المستفيد

2-4 ترتيبات تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

الترتيبات المؤسسية و التنفيذة الإجمالية للمشروع

ستصبح وزارة التضامن الاجتماعى هى المؤسسة الراعية لبرنامج تكافل وكرامة وبالتالى المسؤولة عن المكون الرابع: النموذج الرائد للشمول الاقتصادى. وسيتم تنفيذ المشروع من خلال الهيكل الحالى لوزارة التضامن الاجتماعى MOSS مدعوما من وحدة تنفيذ المشروع (PIU) والتي تعمل مع العاملين الدائمين بالوزارة وتقوم بتشكيل فريق عمل المشروع (PTF). وتصبح وحدة تنفيذ المشروع (PIU) هى المسؤولة عن التوثيق وراء السلع وجميع الأنشطة الأتمانية والمراقبة والتقييم واصدار التقارير إلى وزارة التضامن الاجتماعى والبنك الدولى الخاصة بكل أوجه تنفيذ المشروع.

تصبح الوحدة المركزية للمعـلات الاجتماعية (CUSP) التابعة لإدارة الحماية الاجتماعية (SPD) هى المسؤولة عن ادارة المشروع اليومية ورفع التقارير للسيدة وزيرة التضامن الاجتماعى مدعومة من وحدة تنفيذ المشروع (PIU).

ويقوم على رئاسة وحدة تنفيذ المشروع مدير المشروع الذى يتمتع بالخبرة وتضم أعضاء متخصصون فى الإدارة المالية والمشتريات ونظم إدارة المعلومات ودعم العمليات الميدانية والاتصالات والبحث وتنسيق وقياس وتقييم البرامج والرقابة على المدفوعات. يتم إنشاء وحدة إجتماعية وبيئية داخل وحدة تنفيذ المشروع (PIU) وذلك لضمان اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية. وتضم الوحدة الاجتماعية البيئية خبير أول فى الشؤون البيئية والاجتماعية ويدعمه موظف بالشؤون البيئية وموظف بالشؤون الاجتماعية. ويقوم الخبير الأول بمراقبة

تنفيذ اطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) ويقوم بالإرفاف على كلا من الموظفين. وتقوم الوحدة معا بمراقبة الأنشطة الخاصة بالمشروعات فى جميع أنحاء مصر. ويقوم العاملین بالوحدة المركزية بالمتابعة من خلال نقاط اتصال اجتماعية وبيئية على المستوى المحلى (المحافظة / الوحدة المحلية) لضمان الإجراءات الوقائية والتزام المشروع بسياسات ولوائح الحماية الخاصة بالبنك الدولي. ومن المتوقع فى حالة الحاجة إلى وجود المزيد من الكفاءات، حينئذ يمكن لوحدة تنفيذ المشروع تعيين خبراء خارجيين يتمتعون بالخبرة الكافية لدعم نقاط الاتصال الخاصة بالوحدة.

تقوم الوحدات الاجتماعية التابعة لمديريات التضامن الاجتماعي بدعم المشروع على المستوى الإقليمي.

على مستوى المراكز والقرى تكون الوحدات الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي والوحدات الاجتماعية للقرية والجمعيات الأهلية الموجودة فى القرى الكبيرة أو فى مجموعة من القرى هى المسؤولة عن تلقى الطلبات وعن القيام بالإرفاف الميدانى بصفة منتظمة (كلما أمكن) لضمان التزام المشروعات الفرعية والعاملين بها والممارسات الخاصة بها بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية تحت إرفاف وحدة تنفيذ المشروع (PIU) .

3-4 اطار الفحص الاجتماعي والبيئي للمشروع الفرعى والموافقة عليه

فى هذا القسم يتم اقتراح منهجية اطار الفحص والتصنيف والمراجعة والموافقة والإجراءات الوقائية و المراقبة للمشروعات الفرعية للمكون الرابع. والمشروعات الفرعية التى يتم فحصها هى تلك المشروعات المتعلقة ببناء الكفاءات للمستفيدين عن طريق عرض نقل للأصول فى القطاعات المتعلقة بالحرف اليدوية والأعمال الزراعية والتجارة والخدمات.

يتم فحص المشروعات الفرعية للوقوف على الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة باستخدام قوائم الفحص الواردة بالملحق 2 لتحديد الإجراءات الوقائية المناسبة استخدامه متزامنا مع مستوى خطورة الأثر المحتمل.

وبعد ذلك يقوم البنك بمراجعة نتائج الفحص وبناء عليها يتم اعداد الإجراءات الوقائية ذو الصلة والتشاور بشأنه مع أصحاب المنفعة وعلان. بعد تصريح البنك الدولي و/أو الحكومة للأجراءات الوقائية ، يتم تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والإرفاف عليها ومراقبتها. يوضح الشكل 4-1 المنهجية المقترحة.

4-4 بناء الكفاءات والأحتياجات التدريبية

عقب اعتماد البنك الدولي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية ESMF وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ESMP وقيام وزارة التضامن الاجتماعي بإتباعهما فينبغى على أصحاب المنفعة التالى ذكرهم تلقى التدريب الخاص بتطبيق اطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- العاملین بنقاط الاتصال البيئية / الإجراءات الوقائية فى وزارة التضامن الاجتماعي بالإضافة إلى العاملین الآخرين ذوى الصلة بالمشروع.
- العاملین ذوى الصلة من المحافظات والوزارات المعنية
- الجهات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي
- الجمعيات الأهلية وهيئات التنمية المجتمعية والجماعات المحلية المشاركة بأنشطة المشروع

- الأطراف الأخرى أصحاب المنفعة بالمشروع – المهتمون / الشركاء المحتملون

تقوم وحدة تنفيذ المشروع PIU بوضع خطة تدريب مأملة تهدف إلى دعم بناء الكفاءات للهيئات ذات الصلة ولتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد واعداد وتنفيذ وإدارة الأوجه البيئية للمشروعات الفرعية
- ضمان قدرة المؤسسات على المساعدة في اعداد الفحص واصدار التقارير وقياس وتنفيذ خطط تخفيف المخاطر الخاصة بالمشروعات الفرعية؛ و
- ضمان أن الجهات المنفذة لديها القدرة على تقييم واعتماد والإرفاق على تنفيذ المشروعات الفرعية

ويتم تصميم تدريب اطار الإدارة البيئية والاجتماعية وفقا للأدوار المختلفة للأطراف ذوى الصلة المختلفة بحيث يشمل:

- فحص المشروعات الفرعية وتصنيفها واعداد الأدوات البيئية والاجتماعية والإفصاح ويشمل القائمة السلبية.
- نظرة مأملة عن النموذج الرائد للشمول الأقتصادي وهيكل اطار الإدارة البيئية والاجتماعية مأملة القائمة الإيجابية للمشروعات الفرعية المحتملة
- تنفيذ اجراءات وتدابير التخفيف من الأخطار
- تنفيذ تدابير المراقبة
- وضع النماذج والحفظ واعداد التقارير
- تحليل بيانات المشروع واجراء التعديلات على المشروع

ذلك بالإضافة إلى حاجة المستفيدين إلى التدريب للحد من المخاطرة العارضة وضمان الإلتزام بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وبخطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

وتشمل الموضوعات التدريبية التي يتم تلقيه ما يلي:

- روط الصحة والسلامة المهنية المعدلة
- الإسعافات الأولية والاستجابة في حالات الطوارئ
- التدريب على اعداد وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية
- منع واتخاذ رد فعل ضد العنف القائم على النوع بجميع صورته والتمييز وفقا للجنس مثل التحرش الجنسي والعنف المنزلي وعنف الأزواج والمطاردة والتسلط والتنمر.